شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

الامتداد القارى

رسالة دكتوراه فى القانون

مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس

من السيد

نبيل أحمد حلمى

باشراف

الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان

استاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام ووكيل الكلية

٣٤٤ رسائل

لجنة الحكم :

الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم

الاستاذ غير المتفرغ بالكلية ونائب رئيس مجلس الوزراء

الأستاذة الدكتورة عائشة راتب

أستاذة ورئيسة قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان

استاذ ورئيس قسم القانون الدولى ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

« الله الذى سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون » .

صدق الله العظيم

« سورة الجاثية »

الإهـــداء

الى أبى وأمى . . . .

اللذين كان لهما الفضـــل

الأول فى انجـــازى هـــذه

الرســـــالة . . . .

شكر وتقدير

أتقدم فى مستهل هذه الأطروحة بخالص شكرى وعرفانى لجميع أساتذة القانون الدولى الذين تشرفت بلقائهم ـ سواء فى مصر أو فى الخارج ـ ولمناقشة جوانب هذه الدراسة معهم .

ويطيب لى أن أخص بالشكر أستاذى الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام على دفعاته القوية والمستمرة فى رعاية هذا البحث والاشراف عليه وقد كانت بمثابة نبضات القلب فى جسم هذه الرسالة. فكان نعم الأستاذ بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان سامية . فله منى ـ ما حييت ـ شكرى وعرفانى .

واننى لأقدم خالص شكرى للأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم وهو أول من علمنى مبادىء القانون الدولى العام ، مما دفعنى الى الاستزادة والبحث فى هذا الفرع العلمى . علاوة على متابعته لتقدمى فى هذا البحث سواء أثناء وجودى فى مصر أو فى الخارج وذلك رغم مشاغله السياسية كنائب لرئيس الوزراء.

كما أتقدم للأستاذة الدكتورة عائشة راتب بعرفانى وشكرى لما قدمته لى من معاونة صادقة وقد كانت من أول من شجعنى الى انتهاج طريق البحث العلمى بتوجيهاتها ورعايتها .

واننى لأجد لزاما على أن أشير الى أثر المساعدة العلمية التى تلقيتها من أساتذة القانون الدولى العام فى الخارج وأخص بالذكر الأستاذ

Prof. DUPUY, R.J., Professeur et Directeur de l'Institut de Droit de la Paix et du Développement a l'Université de Nice, et Secrétaire Général de l Académie de Droit International de la Haye.

لما قدمه لى فى أثناء وجودى بالخارج خلال أكثر من عام ونصف ، قضيتها فى الاطلاع على أهم المراجع والوثائق العلمية لهذه الدراسة فى معظم الدول الأوربية وبخاصة فرنسا وهولندا وسويسرا واليونان ، وقد كانت لتوجيهاته المستمرة الاثر البالغ فى الاستفادة من هذه الفترة .

نبيل أحمد حلمى

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنا عليك توكلنا ، واليك أنبنا ، واليك المصير »

« صدق الله العظيم »

مقدمة

أحمدك ربنا ، علمت الانسان ما لم يعلم ، وبسطت له كونك الرحب المترامى الأطراف ، وسخرت له ما فى هذا الكون من خيرات وأفضت عليه من نعمك ، ولقد أودعت يا الهى البحر خيرات لا يحيطها حد ولا يحصرها عد ، ولما كان النظر فى كون الله تعالى من سمات الايمان به، فلقد استخرت الله تعالى بالتقدم بهذا البحث .

ومما لا شك فيه أن لنمو السكان وخاصة خلال القرن الأخير آثار خطيرة نتيجة لمتطلبات هذه الأعداد المتزايدة من بنى الانسان ومن أهم هذه الآثار استنفاد الموارد والثروات الطبيعية الحية وغير الحية ، وقد دعا هذا الى أن تتجه الأبحاث العلمية الحديثة الى مواجهة هذه النتائج ، سواء بالبحث عن بدائل لهذه الثروات والموارد أو بزيادة عملية الاستكشافات ، ليس فقط فى الأرض اليابسة ، بل وفى قاع وما تحت قاع البحار والمحيطات ، هذا علاوة على اتجاه الانسان الى محاولة اكتشاف الكواكب الأخرى تمهيدا لاحتلالها فيما بعد لسد الاحتياجات المطردة للجنس البشرى .

وقد كانت البحار تعتبر ـ منذ عهد بعيد ـ وسيلة للاتصال بين القارات والدول ، علاوة على أنها مصدر رئيسى للغذاء ، ولكنها أيضا تضم كنوزا ضخمة من الثروات والموارد التى لم تستغل بعد . ولهذا نجد اتجاه البشرية الآن لاستكشاف الموارد والثروات الطبيعية فى المناطق المغمورة أمام سواحل القارات .

وقد قامت الدول الساحلية باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة على قاع وتحت قاع البحر الاقليمى المجاور لسواحلها . ولم يثر هذا التصرف أى مشاكل قانونية جادة ، حيث أن من حق الدول الساحلية أن تمارس سيادتها الكاملة على منطقة البحر الاقليمى وأن تعتبرها جزءا من حدودها الداخلية . ومع هذا فاننا نجد أن أقصى حد للمياه الاقليمية يصل حتى مسافة ١٢ ميلا فقط من الشاطىء ، وهى مسافة ومساحة ضيقة وضئيلة جدا بالنسبة لمساحة البحار الموجودة على الكوكب الأرضى ، والتى تمثل حوالى ثلاثة أخماس الكرة الأرضية .

ولمواجهة تزايد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة وما تلاه من تزايد الطلب على الغذاء والوقود والموارد الأخرى قام الانسان بتطوير المعدات العلمية لكى تتمكن من استكشاف واستغلال كل ما يتيسر من الموارد الطبيعية فى قاع البحر وتحت القاع بأقصى طاقة لها وفى أبعد الأعماق الممكنة التى يتزايد الوصول اليها بالتقدم العلمى .

ونتيجة لذلك فقد اتجهت الدول الساحلية لفرض ولايتها على قاع البحر وما تحت القاع واستغلال الثروات والموارد الطبيعية الموجودة فيها ليس فقط فى منطقة البحار الاقليمية ، بل امتد ذلك الى ما وراء حدود البحار الاقليمية الى منطقة الامتداد القارى تحت مياه أعالى البحار .